خاتمة الملف تقدم إفريقيا

القارة الإفريقية سبقت غيرها في مسيرة الحضارة تاريخياً، ثم أبطأت سيرها في حين أسرع غيرها الخطى؛ وقد أصبحت اليوم مطمع الجميع، كلٌّ بدوافعه وأهدافه، من أمم الشرق والغرب.

تعرضت لأكثر من غزو وسلب ونهب، وكان أشده اجتياح دول الغرب لها وتقسيمها إلى مناطق نفوذ، استُهدفت في مواردها المادية والبشرية، بل في مقوماتها ومكوناتها الحضارية، وبخاصة الإسلامية.

وبقدر ما تباينت الأهداف في طبيعتها أو تعددت كان عمق التأثير الاستعماري وقوة ما خلّفه من آثار، سلبية كانت أم إيجابية، في شخصيتها وهويتها.

وإن من أخطر الآثار التي أسهمت فيها جميع الأمم المحتلة، مهما قيل من عدم اتفاقها وتواطئها على ذلك، طمس هوية القارة الإفريقية وتكريس تبعيتها، ليس لوجهة واحدة، ولكن لوجهات تباينت بحسب الدول التي احتلتها؛ فلغات المحتلين، وبخاصة الفرنسية والإنجليزية، صارت لغات رسمية لكثير من دول القارة، وألسن تواصل بين كثير من شعوبها، وأصبحت نظمهم السياسية والاقتصادية والتعليمية هي الأنظمة السائدة فيها، وكثير من عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية هي ما يطبع السلوك الاجتماعي في مجتمعات القارة، وقوانينهم وتشريعاتهم هي المرجعيات التي يُحتكم إليها.

لقد كان منطقياً في التفكير الاستراتيجي للمحتل أن يؤسس لاستمرار عملية الاستلاب الحضاري والثقافي، واستدامة التبعية من خلال ما ورثه في القارة، وما أوجده من نخب أمينة على ذلك الموروث، والتي كانت – ولا تزال – جزءاً منه! وقد كانت عملية إعاة تشكيل القارة، وتكييف أوضاعها من أهم الضمانات لبقاء القارة تحت النفوذ المستمر.

إضافة إلى ما سبق من استقرار نفوذ الدول المحتلة على اتساع أو انكماش، وتطوّر في استراتيجياتها وسياساتها في القارة نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية داخلية في تلك الدول، ولما اجتاح العالم من تغيرات عامة (تزايد الحاجة إلى النفط، الصراعات المسلحة، التجارة العالمية، العولمة، ما يُسمّى بالإرهاب... إلخ)، برزت إلى جانب ما سبق قوى جديدة، كالصين واليابان والبرازيل وغيرها، وهي طامعة كذلك في أن تجد لها نصيباً من إفريقيا؛ الأمر الذي يمثّل تهديداً لنفوذ من سبق من المحتلين الأوائل.

في إطار ما تقدم عن زيادة حدة التنافس الدولي وتداعي الأمم على القارة، وما يمثّله ذلك من تهديدات، وما ينشأ عنه من مخاطر، يطرأ التساؤل عما يمكن أن يُتوقع لمستقبل القارة وتداعيات الدول عليها!

إن مواجهة هذا التداعي والتغلب على آثاره السلبية، وبخاصة الهيمنة على القارة، يعتمد على اتخاذ منظومة متكاملة من المواقف، منها التأسيس النظري والتخطيط العملي لاستراتيجيات تخرج بالقارة من واقعها الذي جعل منها هدفاً للمطامع، ويتضمن الحوار الجاد لوضع آليات لإعادة البناء، وتحقيق استقلالية القارة، وكسر ما وضع عليها من أغلال.

لا شك أنه يصعب تقديم صورة واضحة المعالم ومحددة الأبعاد بدقة استناداً إلى استنتاجات من خلال ما قدّم له الملف من صور التداعي، أو أبعاد لاستراتيجيات القوى المتنافسة وأهدافها، وكثير منها تحكمه مصالح متغيرة ومواقف متبدلة، أو من خلال قراءات ظنية لواقع أصبحت المتغيرات فيه أكثر من ثوابته.

لكن استناداً إلى الموقف الداخلي للقارة، والذي يُعد من أهم العوامل التي تؤثر في مواقف القوى الكبرى وسياساتها نحو القارة، وطبيعة علاقاتها معها، وحجم تلك العلاقات، وهل هي امتداد لنفوذ سابق، أو فرض لنفوذ جديد من نوع آخر، أو هي من باب الشراكات المتكافئة وتبادل المنافع؛ تبرز في الآونة الأخيرة معطيات في شتى المجالات، ومؤشرات على أن لدى القارة توجهاً عاماً لدعم استقلال شخصيتها، ورفضها التعامل مع تلك الدول من منطلق التبعية لسياسات المحتل السابق أو اللاحق، وإملاء الشروط عليها؛ إذ أصبحت إفريقيا صاحبة القرار فيما يتعلق بمصالحها وسياساتها وعلاقاتها إلى حدٍّ كبير، يؤكد ذلك دعوة جامعيين أفارقة إلى إعداد استراتيجية إقليمية وقارية للعلاقة مع الصين؛ لتجنب الاختلال في علاقاتهما الثنائية، مشيرين إلى أن «الاستثمارات الصينية مرتبطة بالاحتكارات الكبرى للدولة الصينية»، وأنها تركز في قطاع المناجم والمسح الجيولوجي أو على البنى التحتية[1].

وهو ما يفسر الصياغات المحكمة والمصطلحات المؤكدة لذلك في وثائق الاستراتيجيات والاتفاقات، والتي تحرص على أن تبني على أساسها شراكاتها مع القوى الخارجية، فهي تؤسس بذلك لأن تكون هنالك علاقات وشراكات مع القوى الخارجية، ولكنها شراكات من نوع آخر «إننا نتجه بالفعل إلى تعاون شامل نعمل على أن يكتسي بعداً مؤسسياً كاملاً، يشد من عضدنا في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية. (...) هذا هو المدخل الحقيقي للحفاظ على أمننا وسلامة مجتمعاتنا، وتحقيق نمائها وتطورها، والمشاركة بحق في لعب دورنا الطبيعي والتاريخي في بناء الحضارة الإنسانية»[2].

ويتمثّل ذلك فيما تسعى إليه القارة من وضع سياسات رشيدة لاحتواء تداعيات القوى المختلفة، وإيجاد شراكات استراتيجية عادلة معها، وتنويعها، وتمكين القدرات المحلية من المشاركة في التخطيط السليم للمشروعات وتنفيذها، وإيجاد المناخ المناسب للاستفادة من تدفقات الاستثمارات الخارجية عليها، وتوجيهها في مسارات التنمية بما يحقق تطلعات الشعوب الإفريقية وآمالها، ويقلل من التحديات والمخاطر.

وقد جاء مؤتمر القمة الإفريقية العاشر تحت شعار: (التنمية الصناعية في إفريقيا)، كما نظّم المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الإفريقيين، ٢٤ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م في دوربان بجنوب إفريقيا، منتدى يجمع الفاعلين الإفريقيين وغير الإفريقيين، حضره قرابة ٨٠ مسؤولاً تنفيذياً من الشركات الإفريقية الكبرى، والمتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا، لمناقشة مساهماتهم بخصوص التحوّل الصناعي

(١) انظر: محمد العقيد: الاستثمار في إفريقيا.. آمال وتحديات، «مجلة قراءات إفريقية» - العدد الرابع ٢٠١٠م.

(٢) الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الإفريقي - أديس أبابا، ٢ فبراير ٢٠٠٩م، وانظر: محمد العقيد: الاستثمار في إفريقيا.. آمال وتحديات، «مجلة قراءات إفريقية» - العدد الرابع ٢٠١٠م.

الإفريقي واستراتيجية التنفيذ[1].

لقد طوّرت القارة من قوانينها ونظمها ولوائحها، كما طوّرت كيانها التنظيمي العام، فتم تأسيس «منظمة الأمم الإفريقية» و «الاتحاد الإفريقي» الذي حمل معه جملة من التطورات: مفوضية عليا، قوات مشتركة، محكمة للعدل، مصرفاً للتنمية في إفريقيا، يضاف لهذا: الحلم الذي يراود بعض قادتها في دعوتهم لقيام «الولايات المتحدة الإفريقية».

على المستوى الإقليمي؛ يرصد المتابع لما يجري في القارة أنها قد انتظمت في شكل تكتلات وتحالفات تعمل على النهوض بالقارة، وتطوير قدرات الإنسان فيها، واستثمار الإمكانات المادية المتاحة في بيئاتها المختلفة، واستغلال مواردها لصالح الإنسان فيها، وذلك في ظل استراتيجيات شاملة ومبادرات ومشروعات مشتركة تكون موجهة نحو التكامل الإقليمي، لقد قامت تكتلات لأنشطة مختلفة، أبرزها التكتلات الاقتصادية، مثل: مجموعة دول غرب إفريقيا «الإيكواس»، واتحاد شرق إفريقيا ووسطها «الكوميسا» وغيرها.

وتشهد القارة كذلك مقاومة إيجابية لعوامل التخلف والتبعية، فهنالك إرادة تتحرك في مواجهة ما فُرض عليها من الجهل لفترات طويلة، وما سادها من الفقر والاستغلال البشري الذي كان الهدف من ورائه إبقاءها تحت الهيمنة المستمرة، والاحتفاظ بثرواتها رصيداً تحت تصرف القوى السياسية الكبرى (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) التي نمت وتطورت على حساب موارد القارة البشرية والمادية.

على مستوى البعد النفسي؛ ونتيجة لتراكمات سلبية تاريخية أفرزتها الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الممارسات الاستعمارية وسياسات الهيمنة، كوّنت تلك التراكمات موقفاً نفسياً عميقاً رافضاً لاستراتيجيات بعض دول التداعي وسياساتها التي تسعى من خلالها لفرض أو تعزيز هيمنتها ونفوذها أياً كانت باسم «المهمة الكونية» أو «الديمقراطية» أو «تحرير الاقتصاد»، وهو ما يحكم بتغير طبيعة الشراكات، وتكيف الوجود الدولي في القارة بما يكون فيه رضا الشريك الإفريقي وكسب ودّه.

كما أن مناخ الانفتاح في ظل العولمة – مهما سعت بعض القوى للاحتكار – يفرض قدراً من المرونة في التعامل بين الكيانات الدولية على أساس من الندية والاحترام المتبادل، ومراعاة حقوق الأطراف، بعيداً عن روح الصرامة وفرض الهيمنة والنفوذ، يلاحظ ذلك في تبدل خطاب الشراكات الدولية مع القارة في وثائق اتفاقاتها وأهدافها وعقودها، والتي تقدمها الدول المتنافسة مع تأكيد مضامين: «التعاون»، «الندية»، «المصالح المشتركة»، «المساهمة في تنمية القارة».. إلخ.

لقد أتاح مناخ الانفتاح لإفريقيا بدائل متعددة، ليس فقط في اختيار الشريك المناسب، وإنما في تحديد نوع الشراكة الملائمة وشروطها، وهذا ما جعل للقوى الصاعدة – كالصين – قبولاً لدى كل الدول الإفريقية، وساعدها في احتلال مساحات استثمارية واسعة على الساحة الإفريقية، وهو ما يهدد مصالح القوى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة التي أعلنت استعدادها لاستخدام القوى متى ما قدّرت أن خطراً ما يتهدد مصالحها في إفريقيا، وربما صحّت بذلك توقّعات بعض الباحثين بأن تصبح القارة ميداناً ووقوداً للحرب بسبب تنافس القوى الخارجية عليها.

(١) مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الإفريقيين، ٢٤ – ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م – دوربان / جنوب إفريقيا. www.africa-union.org

إن إفريقيا وإن كانت تسير ببطء شديد - لأسباب متعددة - فإنها بدأت تضع خطواتها الأولى في الاتجاه الرامي إلى إيقاف التداعي الذي يسعى لتكريس الهيمنة، وقد بدا ذلك في عدد من المحاور، أهمها: تحرير الإرادة الإفريقية، وإرادة الشخصية، وتطوير الكيانات وتحريرها، وتطوير البيئة، وتهيئة المناخ بمقاومة عوامل التخلف.

يضاف لهذا ظهور تحسن ملموس في معدلات النمو الاقتصادي بصورة مبشّرة في العقود الثلاثة الأخيرة في عدد من دول القارة، كما تسعى إفريقيا لردم الفجوة العلمية والتقنية (الرقمية)، وهي فجوة كبيرة لها تداعياتها - إن لم تنجح إفريقيا في تقليل حجمها - التي تسهم في تأكيد الوضع الراهن، وتساعد على زيادة التداعي، ومحاولات تكريس هيمنة الدول التي تملك التفوق العلمي والتقني، وتتحكم في مساحات شاسعة من فضاءات العالم، فجانب كبير من التوقعات المستقبلية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح القارة في امتلاك التقنية المتطورة في مختلف المجالات، وهو ما تحرص عليه القارة بعقد عدد من الشراكات والاتفاقات.

ويتوقع بناء على هذه المعطيات أن يكون مصير التداعي وجهتين:

الوجهة الأولى: تتعلق بحجمه؛ إذ يتوقع أن يأخذ في التناقص التدريجي نتيجة لما تشهده القارة من توجهات تنموية تقلل من شدة الحاجة إلى الوجود الخارجي، كما يتوقع أن تستقل القارة بقدراتها في بعض المجالات لتوفّر الخبرات المطلوبة فيها، وعملية توطين الخبرات، وتأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية ضمن شروط بعض الشراكات والاستثمارات، كما في حال (البترول في السودان).

الوجهة الثانية: تتعلق بطبيعته؛ حيث لم تعد عملية الهيمنة وفرض النفوذ مقبولة، كما أن التنافس بين القوى المتداعية نحو إفريقيا أسهم في إبراز صورة تنزع نحو تأكيد قيم التعاون والاحترام المتبادل، ومراعاة الحقوق والمصالح للأطراف الشركاء.

أيّاً كانت الأهداف والمصالح وراء التداعي على القارة الإفريقية؛ فهو من ناحية أخرى يقف حجر عثرة أمام تطوّر إمكاناتها وقدراتها وتحررها؛ وذلك لأكثر من سبب؛ منها: أن تقدّم وتطوّر إفريقيا يمثّل أعظم مهدد لمصالح القوى المتداعية، فالتناسب بينهما عكسي؛ لذلك تتعمد بعض هذه الدول إبطاء عملية التنمية في إفريقيا، وتكبيل دولها بإغراقها في الديون الخارجية، وحرمانها من امتلاك التقنية المتطورة ونقل الخبرات والتجارب إليها بما يجعلها في غنى عن غيرها.

بين هذا وذاك؛ تبقى إفريقيا إلى حين وجهة لمطامع القوى الكبرى.. ومحوراً رئيساً لاستراتيجياتها، وبخاصة الاقتصادية والأمنية، وميداناً لتنافسها وتحالفاتها وصراعاتها، ولا شك أن الدولة مدّعية «المهمة الكونية» لها موقف آخر يفرض عليها التفكير بشكل استراتيجي مختلف؛ يضمن لها تداعياً غير منقطع واستدامة لهيمنتها عليها.

وسيبقى لدى القوى المتداعية فرصة كبيرة لتحسين علاقاتها بالقارة الإفريقية، وذلك بنبذ كل أشكال فرض الهيمنة وقوالبه ووسائله، وسيكون على الأفارقة دوام اليقظة، وتطوير أساليب الوعي بالأهداف الحقيقية والمرامي، وقبل ذلك كله تحديد ما يريدون بدقة، والسعي إليه بكل وسيلة، ورفض كل ما يعارض رؤيتهم التنموية، فما ووجهت الخطط بمثل الخطط.. إنها المبادرة التي تدفع الهيمنة وترفع النفوذ.